دور الشركات متعددة الجنسيات في انفاذ قواعد القانون الدولي العام

أ.م. د. بشير سبهان احمد
bashersabhan@gmail.com
كلية الحقوق-جامعة تكريت

The role of multinational corporations in enforcing the rules of public international law

Assistant Professor Dr. Basher Sabhan Ahmed
College of law-university of Tikrit

المستخلص

احد اهم ما يحتاج اليه القانون الدولي العام هو تعزيز اليات تنفيذ قواعده، وهنا تكمن اهمية وجود دور ايجابي للشركات متعددة الجنسيات بان يتم الاستفادة منها في هذا الامر، بالرغم من ان الشركات متعددة الجنسيات ليست من اشخاص القانون الدولي الا ان الممارسة الدولية تؤكد على قيامها بدور ايجابي ومن تلقاء نفسها احيانا في تنفيذ الالتزامات الدولية، لذلك ينبغي على المجتمع الدولي وخصوصا منظمة الأمم المتحدة ان تنظم عمل الشركات المتعددة الجنسيات بشكل اتفاقيات دولية تحمل قواعد ملزمة ومنظمة ومطوره لعمل تلك الشركات نظرا للدور المتزايد الذي تلعبه، وينبغي على المجتمع الدولي تعزيز دور الشركات المتعددة الجنسيات من خلال منحها دور في ابرام المعاهدات الدولية التي تمس نشاطها من خلال إعطائها رأي ودعوتها الى المؤتمرات الممهدة لأبرام تلك المعاهدات.

الكلمات المفتاحية: الشركات المتعددة الجنسيات، الانفاذ، القانون الدولي للبيئة، حقوق الانسان

Abstract

One of the most important needs of public international law is strengthening the mechanisms for implementing its rules. Here lies the importance of a positive role of multinational companies that are utilized in this matter, although multinational companies are not persons of international law, but international practice

confirms that they play a positive role On its own sometimes in the implementation of international obligations, therefore the international community, especially the United Nations, should organize the work of multinational companies in the form of international agreements bearing binding, organized and developed rules for the work of these companies due to the increasing role they play, and the international community should strengthen the role of multinational companies. By giving it a role in concluding international treaties that affect its activity, by giving it an opinion and inviting it to conferences leading to the conclusion of those treaties.

Keywords: Multinational corporations, enforcement, international environmental law, human rights

المقدمة

الأعمال التجارية هي مركزية لمصالح الدولة على المسرح العالمي، ولعل الشركات متعددة الجنسيات هي خير مثال على الشركات التي تعبر بنشاطها حدود دولها لتتوسع الى دول أخرى وهي في الغالب دول نامية او دول قد خرجت لتوها من كوارث وازمات طبيعية او غير طبيعية تبحث عن أي جهات يمكن ان تساعدها في انعاش اقتصادها وتطويره ولعل الشركات المتعددة الجنسيات بنشاطها هذا تسهم في تحسين الوضع الاقتصادي وحتى الصحي والاجتماعي لسكان تلك الدول، لما توفره من فرص عمل وقد توفر رعاية صحية للعاملين فيها كما شرعة بعض تلك الشركات بدعم برامج مكافحة الأوبئة في تلك الدول، كما قد توجهت بعض تلك الشركات الى محاولة الحفاظ على البيئة الطبيعية ومكافحة التغيير المناخي حتى وان كانت غير متفقه مع السياسة الداخلية للدول التي يكون مقرها الرئيسي فيها كما حصل عندما انسحب الرئيس الأمريكي دونالد ترمب من اتفاقية باريس للتغير المناخي حيث امبرت عدد من الشركات الى القيام بواجبها في محاولة التقليل من انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون، كما دعمت بعض الشركات المتعددة الجنسيات احترام حقوق الانسان على المستوى الدولي فقد عزز موقف تلك الشركات تجاه احترام حقوق الانسان من احترام تلك الحقوق اكثر فاكثر على المستوى الدولي من قبل الدول، هذا كله بالرغم من ان

الشركات الى الان ليست من اشخاص القانون الدولي العام، فهي بعيدة بشكل غريب عن الإطار الرسمي للقانون الدولي، الا ان موقفها هذا قد بدأ يؤكد على ان الشركات تلعب دورًا حيويًا في تعزيز فعالية قواعد القانون الدولي ومحظوراته، وليس خفيا في عالم اليوم ان هناك اضمحلال لاحترام قواعد القانون الدولي العام من خلال توجه الدول الكبرى الى إعادة تشكيل ما يعرف بنظام الأقطاب بعد ان عانى النظام الدولي وخصوصا منظمة الأمم المتحددة من تلك المشكلة طوال عقود الحرب الباردة وخير دليل على هذا التوجه من خلال ازدياد عدد الصراعات المسلحة الداخلية وتغذِيتها من خلال تمويل خارجي وفي بعض الأحيان الى مستوى دعم اكثر دولة لذات اطراف الصراع وذلك كله من اجل تحقيق مصالح جيوسياسية للدول الداعمة غير عابئة باحترام قواعد القانون الدولي العام.

أولا: أهمية الموضوع: برزت أهمية موضوع البحث هنا في تأكيدها على ان الحاجة قد بدءت تزداد الى تأكيد الدور الإيجابي الذي يمكن ان تلعبه تلك الشركات على المستوى الدولي وحاجة قواعد القانون الدولي الى فاعلين من غير الدول يعملون على تنفيذ تلك القواعد وان كان من تلقاء أنفسهم ليزداد القانون الدولي تطبيقا وفعالية.

ثانيا: مشكلة البحث: تكمن مشكلة موضوع البحث في محاولة الاجابة على مجموعة من التساؤلات التالية: الشركات متعددة الجنسيات لعبت دورا سلبياً في جوانب عدة فيما يتعلق بالدول التي تستثمر فيها، فهل يمكن ان يكون هناك دور إيجابي لها من خلال احترام وانفاذ قواعد القانون الدولي العام؟ وإذا ما قامت بذلك فهل تقوم به مجبرة ام من ذاتها؟ هل يمكن ان تعكس الشركات المتعددة الجنسيات الطبيعة المتطورة للقانون الدولي؟ وما هو الدور المناسب لتلك الشركات داخل النظام القانوني العالمي؟

ثالثا: منهجية البحث: اعتمدنا في بحثنا على المنهج التحليلي الوصفي من خلال جمع المادة العلمية من المصادر المتنوعة ومن قوانين الشركات وممارسات الدول قدر تعلقها بموضوع البحث.

رابعا: هيكلية البحث: سوف نتناول موضوع بحثنا (دور الشركات متعددة الجنسيات في انفاذ قواعد القانون الدولي العام) من خلال الهيكلية التالية: المبحث الأول: ماهية الشركات متعدد الجنسيات. المطلب الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الثاني: التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسيات.

المبحث الثاني: مظاهر الممارسة الدولية للشركات المتعددة الجنسيات في انفاذ القانون الدولي./ المطلب الأول: دور الشركات المتعددة الجنسيات في انفاذ قواعد القانون الدولي للبيئة, المطلب الثاني: دور الشركات المتعددة الجنسيات في انفاذ قواعد القانون الدولي للحقوق الانسان.

المبحث الأول

ماهية الشركات متعددة الجنسيات

سار اغلب الباحثين في تطور الشركات المتعددة الجنسيات اقتفاء مسار نظرية حركة رؤوس الأموال من النظرية التقليدية إلى النظرية الكلاسيكية الحديثة التي قام مارشال بتبنيها ثم نظرية كينز حتى الاتجاهات المعاصرة، وهذا الاسلوب جعلنا مقيدين بنظرية اقتصادية مغلقة، ويظهر جلياً أن التوسع الفعلي للشركات المتعددة الجنسيات يرجع إلى مطلع القرن العشرين ففي عام ١٩١٤ اصبح مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات قد اصبح اكثر رسوخاً، وقد قدر رصيد العالم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لشركات المتعددة الجنسيات بـ ١٤ مليار دولار امريكي، وكانت الشركات المتعددة الجنسيات البريطانية في ذلك الوقت هي المصدر الأكبر لتلك الاستثمارات، ثم الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية والألمانية، وقد اتجهت انظار تلك الشركات المتعددة الجنسيات في الفترة بين الحرب العالمية الاولى والثانية لبسط سيطرتها على الموارد الطبيعية الموجودة في المستعمرات ومنها النحاس والنفط و المطاط الطبيعي، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية توسعت هذه الشركات في عملها في الأسواق التصديرية الأوروبية، كما أدى تطور البحث التكنولوجي والعلمي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج خصوصا بعد ظهور الأتمتة في سبعينيات القرن العشرين، كما أن التطور التكنلوجي في مجال الالكترونيات خلال الثمانينات من القرن المنصرم مما جعل دول

العالم تعيش الثورة الصناعية الثانية التي أدت لزيادة كبيرة في أرباح الشركات المتعددة الجنسيات نتيجة الاعتماد المتزايد على الآلات على حساب الإنسان، ومع بداية عقد التسعينيات ازداد الحديث عن زيادة كبيرة في دور هذه الشركات المتعددة الجنسيات وارتباطها بشكل رئيسي بما يطلق عليه العولمة الاقتصادية التي ترتكز على استراتيجية رأس المال المعولم.[1]

المطلب الأول

مفهوم الشركات متعددة الجنسيات

يرد مصطلح " الشركة المتعددة الجنسيات " Multinational Corporation، على عدة تسميات كلها وان اختلفت في الألفاظ فهي تؤدي معنى واحد؛ حيث يلاحظ استخدام مصطلح الشركات فوق القومية Supranational Corporation، عابرة للحدود أو القارات Transnational Corporations، وكذا الشركات الدولية International Corporations، في حين تم التعبير على نفس المعني باستخدام اصطلاح الشركات الكونية أو العالمية Global Corporation، واختلف الباحثون في تحديد مفهوم الشركات المتعددة الجنسيات وتحديد العوامل التي ساعدت على تجاوز مراحل تطورها إلى مرحلة العالمية والسيطرة على الأسواق العالمية وتجاوز الحدود الجغرافية، لذا قد يكون من الضروري استعراض بعض التعريفات المتداولة لهذا المفهوم.[2]

لقد اعتمد معظم الاقتصاديين في تعريفهم للشركات المتعددة الجنسيات على عدة معايير وضوابط مختلفة ومتعددة أهمها معيار حجم الشركة، ومعيار التنظيم والإدارة، وتبعا لذلك فقد عرفها بعض الفقهاء بانها "مشروع واحد يقوم باستثمارات أجنبية مباشرة تشمل عدة اقتصاديات قومية (أربعة أو خمسة كحد أدنى) وتوزع نشاطاتها الإجمالية

[1]- د. احمد عبد العزيز، د. جاسم زكريا، فراس عبد العزيز الطحان: الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع٨٥، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠، ص١١٥-١١٦.

[2] - د. السعدي رجال وشوقي جباري: تدويل اعمال الشركات متعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع٤٤، ٢٠١٥، ص٢٥٠.

بين مختلف البلدان بهدف تحقيق أهداف إجمالية للمشروع المذكور"، ويعرفها البعض الاخر بأنها " الشركة التي يجب أن تصل مبيعاتها الخارجية أو عدد العاملين في الخارج أو حجم الاستثمار في الدول الأجنبية حوالي ٢٥ % من إجمالي المبيعات أو العاملين أو الاستثمار للشركة"، من خلال ما سبق نستنتج أن الفقهاء في تعريفهم للشركات المتعددة الجنسيات في التعريفين السابقين قد اعتمدوا على معيار حجم هذه الشركة ومدى انتشارها الجغرافي وذلك من خلال أداءها النشاطات في الدول الأجنبية بمعنى ممارستها لنشاطها الإنتاجي على الأقل في دولة أجنبية غير الدولة التي يوجد على إقليمها المركز الأصلي لها للشركة، ويرى الأستاذ جون دانتج (J. Dunning) أنها "تتميز بإدارة وملكية رأسمالية لأكثر من دولة واحدة، إما سلطة اتخاذ القرار فهي مركزية، والشركات المتعددة الجنسيات غير مرتبطة بقومية واحدة إلا في الحدود التي يفرضها القانون"، نجد أن هذا الأخير في تعريفه قد اعتمد على معيار التنظيم والإدارة أي أن الشركة تقوم بإدارة فروعها في الدول الأجنبية من المركز الأصلي وفقا للقوانين التي تحددها الدول المضيفة، وقد عرفها الدكتور سعد غالب ياسين أنها "منظمة أعمال كبرى عابرة للحدود والبينات والثقافات، ومنظمات متعددة الجنسيات، وتعمل في أسواق عديدة وتتواجد في عشرات الدول المضيفة، وتستند في أنشطتها المحورية على الأسواق الدولية في العالم وبالتالي يكون لدى هذه الشركات أصول واستثمارات وعمليات وشركات تابعة أو وحدات إستراتيجية وإدارات إقليمية تتعامل مع بيئات أعمال مختلفة"، ما سبق يتبين أن النظرة الاقتصادية لهذا النوع من الشركات يركز فقط على مجرد الأهمية الاقتصادية لهذا النوع من المشروعات وحجمه الهائل وانتشاره على المستوى الدولي، علما أن هذه نظرة ناقصة ولم تعطي تعريفا شاملا موحدا يأخذ بعين الاعتبار العناصر الأساسية كجوهر الشركات متعددة الجنسيات، اما فيما يتعلق بالتعريف القانوني للشركات متعددة الجنسيات فقد طرح بعض الفقهاء آرائهم حول التعريف القانوني لهذه الشركات، فحسب وجهة نظر الأستاذ (Alain Pellet) " أن الشركات المتعددة الجنسيات غير موجودة كفئة قانونية، وأنها تعتبر بالنسبة للقانون مجرد طرف تابع للدولة التي تحمل جنسيتها ويضيف بأنه يمكن إيجاد تعريفها القانوني في

التشريعات الوطنية للدولة الأم أو الدولة التي يتواجد بها مقرها"، ما يعيب على هذا التعريف أنه أنكر الوجود القانوني للشركات المتعددة الجنسيات إلا أن هذا لم يمنع دارسي القانون من محاولة تعريفها فقد عرفها البعض أنها "مجموع اقتصادي وقانوني مكون من شركة أم، وشركات وليدة وتمارس وحدة الإدارة داخل هذا المجموع من عدة أشخاص قانونية"، كذلك الفقيه البلجيكي فرانسوا ريجو يرى أنها "شخص قانوني تتبعه عدة فروع لها أنشطة اقتصادية في اكثر من دولة وللقيام بهذه الأنشطة فان كيانات قانونية منفصلة يتم انشاؤها وفقا لقوانين الدول المتعددة التي يوجد بها نشاط معين"، وهناك من عرفها بأنها "احتكارات رأسمالية دولية تنتج العديد من السلع والخدمات على أقاليم ذات بيئات اقتصادية وتنظيمية متباينة عن طريق فروع لها تخضع بصفة عامة والتكنولوجيا بصفة خاصة للسيطرة المركزية للشركة الأم عن طريق استراتيجية طويلة المدى".[١]

كما ان مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عرفها بانها "كيان اقتصادي يزاول التجارة او النشاط التجاري والانتاج عبر القارات العالم المختلفة، وله في دولتين او أكثر شركات ناشئة أو للشركة الام فيها فروع بصورة فعالة، وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا الا ان نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والاقليمية لهذه الدولة وتتوسع نشاطها الى دول أخرى تسمى الدول المضيفة".[٢]

تعد الشركات متعددة الجنسيات جزءًا من القوة الدافعة للاقتصاد العالمي، ومنذ ظهورها في أواخر القرن التاسع عشر، وشكلت هذه الشركات نقطة تحول مهمة في النشاط الاقتصادي العالمي الذي كان سائدًا في ذلك الوقت، واليوم تشكل هذه الشركات القوة المؤثرة في صنع الأحداث والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العالم. وبالتالي أصبحت هذه الشركات هي القوة المسيطرة والسيطرة على أهم الأنشطة الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم، وتعتبر هذه الخاصية من أبرز سمات هذه

[١] - وردة عطايلية وصفاء مزيغش:الشركات المتعددة الجنسيات، مذكرة ماجستير، قسم العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جامعة ٨ ماي ٤٥-قالمة، ٢٠١٩،ص١٠-١٣.

[٢] - احمد عباس عبد الله واحمد محمد جاسم: دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع٢٩، ٢٠١٢، ص٥٥.

الشركات والسبب في ذلك أن هذه الشركات تعمل وفق نظام اقتصادي مهم وهو تدويل عناصر الإنتاج وخاصة العمالة ورأس المال،

هذه الشركات هي القوة الدافعة الرئيسية لظاهرة العولمة التي تعتبر المحدد الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية في معظم دول العالم، وهذه الشركات تمارس عملها من خلال شبكة معقدة من الهياكل التنظيمية التي تشارك في عمليات الإنتاج العالمية ويمثل ظهور هذه الشركات صورة جيدة التنظيم للنشاط الاقتصادي في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة حيث ان معظم النشاط الاقتصادي لهذه الشركات في العالم ينتهك جميع الأنظمة والتعليمات ويتجاوز الحدود الإقليمية والسيادة الوطنية لمعظم دول العالم حيث تقدم بضائعهم ومنتجاتهم وخدماتهم ورؤوس أموالهم وتقنياتهم التكنولوجية لسكان تلك الدول،اذ حظي ذلك النشاط الاقتصادي لتلك الشركات المتعددة الجنسيات بأهمية كبرى من قبل الكثير من دول العالم وهذا ما اشارت اليه العديد من التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية التي تعنى بهذا الامر وقد تجلى هذا الدور الذي تلعبه تلك الشركات المتعددة الجنسيات من خلال سيطرتها على الاقتصاد العالمي ومؤسسات تمويله المختلفة الأمر مما ادى وفقا لراي المعنيين الى تطور وتقدم الاقتصاد العالمي[١].

مما تقدم يظهر للباحث أهمية الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الدولي فهي بحكم طبيعة نشاطها الممتد على بقعة جغرافية واسعة تتأثر بتشريعات وظروف مختلفة بحسب الدولة التي تمارس على أراضيها نشاطها، وهي بذلك تمس في جزء من نشاطها مجال عمل قواعد القانون الدولي العام التي تتقاطع معها في نشاطها سلبا او ايجاباً خارج حدود القانون.

المطلب الثاني

التنظيم القانوني للشركات متعددة الجنسيات

لقد تعددت تعاريف الشخصية المعنوية، حيث يعرفها بعض الفقهاء بانها "مجموعة من الاشخاص او الأموال ترمي الى تحقيق هدف معين بواسطة أدوات خاصة وتمنح

[١] - احمد عباس عبد الله واحمد محمد جاسم، مصدر سابق، ص٥٤.

الشخصية المعنوية بالقدر اللازم لأدراك هذا الهدف"، بينما يعرفها قسم آخر بانها "وجود معنوي لا يدرك ولا يمكن ادراكه بالحس وانما يتمتع بالشخصية القانونية التي تمكنه من تلقي الحقوق وتحمل الالتزامات لذا يطلق عليه شخص معنوي او شخص اعتباري"، لذا فإن الشخصية القانونية "هي صلاحية الشخص لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات"، بالتالي فانها وصف قانوني يكون المقصود به كل من كان صالحا لتحمل الالتزامات واكتساب الحقوق وهذه الشخصية تثبت للشخص الطبيعي ويمكن أن تثبت للشخص الاعتباري او المعنوي كالشركة، فالشخص المعنوي سيكون عبارة عن "مجموعة من الأموال او جماعات من الأشخاص تنشا من اجل تحقيق غرض معين فيعترف لها القانون بالشخصية القانونية وبوجود قانوني مستقل عن الاعضاء المكونين لها لكي تكون قادرة على الدخول كطرف في العلاقة القانونية كصاحب حق او متعلق بالتزام"[١]. ويختلف نشوء الشخصية المعنوية للشركات متعددة الجنسيات باختلاف القانون الذي تأسست الشركة في ظلها، على أن القاعدة العامة في هذا الصدد أن الشركة تعتبر شخصا معنويا بمجرد تكوينها أي بمجرد ابرام عقد الشركة، ونصت الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون الشركات التجارية الفرنسية رقم ٦٦ ـ٥٣٧ لسنة ١٩٦٦، على "أن الشركة التجارية لا تتمتع بالشخصية القانونية الا من تاريخ قيدها في السجل التجاري"، كما ذهب المشرع المصري في قانونه رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في نص المادة ٢٢ منه على أنه "لا تثبت الشخصية الاعتبارية للشركة ولا يجوز لها أن تبدأ أعمالها الا من تاريخ الشهر في السجل التجاري"، يتبين مما سبق ان اكتساب الشخصية القانونية حسب القوانين الفرنسية والمصرية سالفة الذكر يكون من تاريخ قيدها التجاري، أما في التشريع العراقي فان المادة ٢٢ من قانون الشركات رقم ١٩٩٧/٢١ المعدل لسنة ٢٠٠٤ تنص على أن "تكتسب الشركة الشخصية المعنوية من تاريخ صدور شهادة تأسيسها، وتعتبر هذه الشهادة اثباتاً على شخصيتها المعنوية"، كما تنص المادة ١٨٣ منه على انه "تكتسب الشركة البسيطة الشخصية المعنوية من

[١] - شوقي ناصر: أثار الشخصية المعنوية للشركة، مجلة الحقوق، الجامعة المستنصرية، ع ١٦-١٧، مج٤، ٢٠١٢، ص٣٨٣.

تاريخ إيداع نسخة من عقدها لدى مجلس الشركات"، ويفهم من خلاله أن القانون العراقي يفرق بشأن الشركات الوطنية والشركات عموما، حيث تكتسب الشركات الوطنية الشخصية المعنوية من تاريخ إيداع شهادة صدور تأسيسها، أما الشركة البسيطة فمن تاريخ إيداع النسخة من عقدها لدى مسجل الشركة، وعليه فالشركات متعددة الجنسيات سواء كانت شركة رئيسية (الأم) أو وليداتها من الشركات الفرعية تكتسب الشخصية المعنوية كقاعدة، وذلك استنادا الى قانون الدولة هذا الأمر بالنسبة للشركة الأم، وقانون الدولة المضيفة بالنسبة لشركات الوليدة، وتبقى الشركات متعددة الجنسيات محتفظة بالشخصية المعنوية منذ لحظة اكتسابها إلى غاية انتهاء الأجل المحدد في العقد أو لغاية انقضاءها، إن ما يلفت النظر في هذه الدراسة هي الشخصية المعنوية للشركات متعددة الجنسيات، حيث تتمتع كل شركة من الشركات الداخلة في مجموعة الشركات متعددة الجنسيات بشخصية قانونية مستقلة الا ان الشركات الوليدة تبقى تخضع للسيطرة المركزية التي تمارسها الشركة الأم، فهي تعمل في اطار برامج اقتصادية تضعها هذه الأخيرة بغية زيادة أرباحها، أن تكون مجرد وحدات مكملة لبعضها البعض من ناحيتين الاقتصادية والقانونية فتحكم فيها قوة مركزية موحدة للشركات الفروع، ولا يعدو أن يكون مظهرا خارجيا فحسب، اذ ان السيطرة التي تفرضها الشركة الأم على فروعها تفرغ هذا الاستقلال من مضمونه بحيث لا يبقى منه الا المظهر الخارجي البراق.[١]

القانون الدولي ينص على أن من واجب الدولة أن توفر الحماية من التجاوزات في مجال حقوق الانسان التي ترتكبها كيانات تخضع لولايتها، وواجب توفير الحماية وارد بمقتضى معاهدات حقوق الانسان في مجال حقوق الانسان مثلما هو متفق عليه عموما في إطار القانون الدولي العرفي، وفضلا عن ذلك، تؤكد اللجان التي ترصد تطبيق اتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الانسان بالإجماع أن هذا الواجب يقتضي من الدول أن تتخذ خطوات تنظيمية تتناول تجاوزات الجهات الفاعلة كافة بما فيها الشركات

[١] - سهيلة زوين: النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي-ام البواقي، الجزائر، ٢٠١٨، ص٢٣-٢٤.

متعددة الجنسيات، كما تؤكد نظم حقوق الانسان الإقليمية على واجب الدولة في أن توفر الحماية من التجاوزات التي ترتكبها كيانات غير الدولة ووضع اشتراطات حكومية مماثلة لتنظيم تصرفات الشركات، وعموما تترك المعاهدات الأمر لتقدير الدول فيما يخص طرائق التنظيم المتعلقة بالتجاوزات التي ترتكبها كيانات غير الدول مع التأكيد على سن تشريعات وإتاحة سبل الانتصاف القضائي، والواقع أن تركيز لجان رصد اتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الانسان، والآليات الإقليمية بشكل متزايد على الحماية من التجاوزات التي ترتكبها الشركات ينم عن القلق المتزايد من حقيقة أن الدول إما أنها لا تفهم فهما كاملا هذا الواجب أو هي ليست على الدوام قادرة على أدائه أو راغبة في ذلك[1]. مما تقدم يظهر للباحث ان تمتع الشركات متعددة الجنسيات بالشخصية المعنوية قد رتب على عاتقها الالتزامات ومنحها من الحقوق متفاوتة حسب تشريعات كل دولة.

المبحث الثاني

مظاهر الممارسة الدولية للشركات المتعددة الجنسيات في انفاذ القانون الدولي

قد يكون من النادر ان يكون هناك حديث عن إمكانية وجود دور إيجابي للشركات متعددة الجنسيات في ما يتعلق بحماية قواعد القانون الدولي العام وتطبيقها وانفاذها من تلقاء نفسها، فالمتعارف عليه ان تلك الشركات انما تضع نصب اعينها هدف واحد ورئيسي وهو تحقيق الربح، وهناك العديد من الباحثين والمنظمات غير الحكومية التي تعتبر تلك الشركات انما جاءت لنهب خيرات الدول التي تستثمر فيها وقد تعمل –كما يعتقدون– على زعزعة الأنظمة الحاكمة فيها اذا لم تتعاون معهم، كل هذا ممكن لابل هو حقيقة في بعض جوانبه الا ان ذلك لا ينفي إمكانية وجود دور إيجابي لتلك الشركات في تحسين من وضع تلك الدول الاقتصادي فهي تأتي عادة برؤوس أموال ضخمة وتستخدم عدد ليس بالهين من مواطني تلك الدول لتوظفهم في فروعها العاملة في تلك الدول مما يسهم في تقليل نسبة البطالة فيها، الا ان ما يهمنا هنا هو هل يمكن

[1]- قارة ضياء الدين: مسؤولية الشركات المتعددة الجنسيات عن خرق حقوق الانسان، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة-، ٢٠١٥، ص٤٩.

ان تسهم تلك الشركات من تلقاء نفسها في تعزيز انفاذ قواعد القانون الدولي العام؟ وهو ما نحاول استكشافه هنا في هذا المطلب وذلك من خلال فرعين.

المطلب الأول

دور الشركات المتعددة الجنسيات في انفاذ قواعد القانون الدولي للبيئة

اول استخدام للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف كان في العام ١٨٥٧، عندما نظمت اتفاقية ألمانية تدفق المياه من بحيرة كونستانس إلى سويسرا والنمسا، وظهرت الاتفاقيات الدولية البيئية في مجال الحوكمة البيئية بعد ان زاد حجم الوعي حجم بالمشاكل البيئية العابرة للحدود على نطاق واسع في الستينيات من القرن المنصرم[١]. بين عامي ١٨٥٧ –٢٠١٢، عقد ما مجموعه ٧٤٧ اتفاقية بيئية دولية، قبيل عقد مؤتمر ستوكهولم الحكومي الدولي عام ١٩٧٢ زاد انتشار الاتفاقيات الدولية البيئية، روجت الأمم المتحدة للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وبدأت معظم الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف تدخل حيز النفاذ منذ عام ١٩٧٢ في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، واعتمدت جميع البلدان الـ ١١٣ التي حضرت المؤتمر إعلان ستوكهولم، التي كانت أول وثيقة عالمية ذات أهمية بشأن قضية بيئية[٢].

ولقد برز القانون الدولي للبيئة كفرع جديد من فروع القانون الدولي العام نتيجة المشاكل البيئية التي يعاني منها العالم فأت بدافع الضبط والتنظيم وحدا لآثار ما تخلفه السلوكيات الدولية من دمار على البيئة، وتجدر الإشارة إلى أن التركيز على القانون الدولي للبيئة كوسيلة للحد من المشاكل البيئية كان منذ مؤتمر استوكهولم للبيئة البشرية من قبل الحكومات ضمن إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي أعطى دفعا قويا لتطوره وإثرائه[٣]. وقد عرف القانون البيئي الدولي بأنه (مجموعة مبادئ وقواعد القانون

---

[1] -Rakhyun E.Kim: The emergent network structure of the multilateral environmental agreement system, Global Environmental Change journal, Volume 23, Issue 5, October 2013, pp. 980-991.

[2] - Michael Zürn: The Rise of International Environmental Politics: A Review of Current Research, Volume 50, Issue 4, 1998, pp. 617-649

[٣] - قويدر رابحي: القانون الدولي للبيئة المفهوم والتطور، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع٥، ٢٠٠٩، ص١٩٢.

الدولي العام، التي تنظم نشاط الدول في منع وتقليل الأضرار المختلفة، التي تنتج من مصادر مختلفة للمحيط البيئي، أو خارج حدود السياسة الإقليمية)[1].

وفي العام ١٩٩٢، صدرت "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية" عن مؤتمر "قمة الأرض" الذي تم عقده في العام ١٩٩٢، والتي عنيت بتغير المناخ كخطوة أولى في معالجة تغير المناخ كمشكلة رئيسية، واليوم أصبحت لديها عضوية شبه عالمية والبلدان ال ١٩٧ التي صدقت على الاتفاقية هي أطراف في الاتفاقية، ومع بداية عام ١٩٩٥، بدأت الدول مفاوضات الهدف منها تعزيز استجابة دول العالم لتغير المناخ، واعتمدت بروتوكول "كيوتو" بعد عامين، ويُلزم هذا البروتوكول الدول الاعضاء ذات النمو المتقدم من الناحية القانونية بأهداف خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، وقد بدأت مرحلة الالتزام الأولى لبروتوكول "كيوتو" في عام ٢٠٠٨ وانتهت في عام ٢٠١٢، وبدأت مرحلة الالتزام الثانية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وانتهت في عام ٢٠٢٠، وفي المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف الذي عقد في باريس في عام ٢٠١٥، توصلت الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى اتفاق تاريخي بهدف التصدي للتغير المناخي وتكثيف وتسريع الإجراءات والاستثمارات اللازمة لمستقبل مستدام منخفض الكربون[2]. على الرغم من أن المؤسسات البيئية القائمة مثل الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة قد حققت قدرًا كبيرًا وقللت السرعة التي يسير بها التدهور البيئي، لا يزال هناك عدد من المشاكل البيئية الملحة السائدة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك تلوث الهواء والماء، وفقدان التنوع البيولوجي والتصحر وتغير المناخ[3].

---

[1] - د. داليا مجدي عبد الغني: القانون الدولي والبيئة، ص٨، بحث منشور على الرابط التالي: http://law.tanta.edu.eg/files 8%AF%D (25/7/2020).

[2] - UNITED NATIONS: Climate Change, https://web.archive.org/web/20190403151843/https://www.un.org/en/sections/issues-depth/climate-change/index.html (26/7/2020).

[3]- Norichika Kanie: GOVERNANCE WITH MULTILATERAL ENVIRONMENTAL AGREEMENTS: A HEALTHY OR ILL-EQUIPPED FRAGMENTATION?, Green Planet Blues, Critical Perspectives on Global Environmental Politics, Taylor and Francis Publisher, 2018, p.67.

ففي عام ٢٠١٩، كشفت أكثر من ٥٠٠ شركة من أكبر الشركات في العالم وموردیها منها الشركات الرائدة مثل نستله وبروكتر آند غامبل من خلال استبيان CDP المتعلق بالغابات لمساهميهم و / أو العملاء عن المخاطر والاستراتيجيات الكامنة لإدارة إنتاج وتوريد السلع الزراعية الأكثر ارتباطًا بإزالة الغابات. على هذه السلع ينمو باطراد: من ٢١١ شركة في ٢٠١٧ ، إلى ٤٥٥ شركة في ٢٠١٨ ، إلى ٥٤٣ هذا العام. من بين ٥٤٣ شركة كشفت هذا العام ، أبلغت ٩٦ شركة عن إنتاج أو الحصول على زيت النخيل – أو المنتجات التي تحتوي على زيت النخيل – من إندونيسيا. ويمثل هذا زيادة بنسبة ٢٠٪ عن عام ٢٠١٨ ونموًا مذهلاً بنسبة ٥٠٪ عن عام ٢٠١٧. إدراكًا للعدد المتزايد من الشركات التي أبلغت عن مخاطر إزالة الغابات وتأثيراتها إلى CDP وضرورة العمل في جميع أنحاء سلسلة التوريد لإنهاء إزالة الغابات، ينظر هذا التقرير في تقدم وأداء الشركات التي تقدم تقارير إلى كل من المستثمرين والشركات المشترية[1].

وقد تعهدت الدول والشركات منها شركتي (Hewlett–Packard, Mars)، بالالتزام ببنود اتفاقية باريس للمناخ حيث قال السيد جرانت ريد، الرئيس التنفيذي لشركة مارس: "تلتزم شركة مارس باتفاقية باريس للمناخ ."وقال إن الشركة، التي اشتهرت بصنع الحلوى، ظلت ملتزمة بتحقيق "أهداف خفض الكربون التي يحتاجها الكوكب[2]." وقد تضع هذه الخطوة عددًا من السياسيين وقادة الأعمال على خلاف مع البيت الأبيض، فقد غادر الرئيس دونالد ترامب اتفاقيات باريس بشأن المناخ، وانضم إلى سوريا ونيكاراغوا باعتبارهما الدولتين الوحيدتين خارج الاتفاقية التي تهدف إلى الحد من تغير المناخ، وبالرغم من قرار الرئيس الأمريكي الخروج من الاتفاقية الا ان تلك الشركات و رؤساء بعض بلديات مدن منها لوس انجليس واتلانتا وسولت لايك سيتي، قد تعهدو

[1] - CDP: the palm book Tracking progress of sustainable palm oil commitments in Indonesia, United Kingdom, 2019, p.4.

[2] - Hiroko Tabuchi and Henry Fountain: Bucking Trump, These Cities, States and Companies Commit to Paris Accord, https://www.nytimes.com/2017/06/01/climate/american-cities-climate-WT.nav=top-news&_r=0 (23/1/2021).

بحلول عام ٢٠٢٥ بخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة ٢٦ إلى ٢٨ في المائة دون مستويات عام ٢٠٠٥، تضم هذه المجموعة ٣٠ رئيس بلدية وثلاثة حكام وأكثر من ١٠٠ شركة وأكثر من ٨٠ رئيسًا للجامعات الأمريكية، بالإضافة إلى ذلك، تعهد عمدة مدينة نيويورك السابق مايكل بلومبرج أيضًا بتقديم ١٥ مليون دولار من أمواله الخاصة لمساعدة المجموعة على الوفاء بشروط الاتفاقية الطوعية، وقال بلومبرج في بيان "إن رؤساء البلديات والمحافظين وقادة الأعمال من كلا الحزبين السياسيين يوقعون على بيان دعم سنقدمه إلى الأمم المتحدة وسنصل معًا إلى أهداف خفض الانبعاثات التي حققتها الولايات المتحدة في باريس في عام ٢٠١٥"، وأضاف ايضا "سيحترم الأمريكيون اتفاق باريس ويُفّون به من خلال القيادة من الأسفل إلى الأعلى وليس هناك ما يمكن لواشنطن القيام به لإيقافنا"، كما تعهدت مجموعة مكونة من ٨٣ عمدة، تمثل مدنًا مثل لوس أنجلوس وسولت ليك سيتي وأتلانتا وبيتسبرغ، بشكل منفصل بالوفاء بالتزامات باريس، وكذلك رؤساء الجامعات من إيموري وبراندیز وويسليان، وانضمت شركات، مثل هيوليت باكارد ومارس، إلى المجموعة، وقد قال ترامب إنه انسحب من الصفقة (لإنقاذ الوظائف الأمريكية من الشحن إلى الخارج)، وقال أيضا (إن الاتفاقية تضع الولايات المتحدة تحت رحمة القوى الأجنبية)، وفي الواقع، الاتفاق طوعي، وفي أعقاب خروج ترامب، أعادت الصين والاتحاد الأوروبي ودول أخرى حول العالم تأكيد التزامها بالاتفاقية، تاركين الولايات المتحدة على جزيرة دبلوماسية مع الرئيس السوري بشار الأسد والرئيس النيكاراغوي دانيال أورتيجا فقط[1]. حيث الان يخضع بنك بي إن بي باريبا (BNP Paribas) وهو أحدث ممول دولي، للضغط من أجل الانسحاب من الوقود الأحفوري، فقد قال البنك الفرنسي إنه سيتوقف عن استثمارات الفحم في جميع أنحاء أوروبا بحلول عام ٢٠٣٠ وعلى مستوى العالم بحلول عام ٢٠٤٠، وهذا الالتزام يتماشى مع وعده باستثمار ٣ مليارات يورو في الطاقة المتجددة من الآن وحتى عام

[1] - David Francis, Cities, States and Companies Vow to Stick to the Paris Climate Agreement, FOREIGN POL'Y (June 2, 2017), at https://foreignpolicy.com/2017/06/02/citiesstates-and-companies-vow-to-stick-to-the-paris-climate-agreement/; (25/7/2020).

٢٠٢١ [١]، وتأتي هذه الخطوة في أعقاب تعهدات مماثلة مؤخرًا من قبل شركات التأمين العملاقة، أكسا وأليانز وأكسيس، وفقًا لمجموعة حملة Unfriend Coal، فإن شركات إعادة التأمين التي تسيطر على ٤٥٪ من السوق غير المؤاتية قد تبنت سياسات الخروج من استخدام الفحم في الصناعة، وأحد أهم المؤسسات المالية التي دخلت في قانون سحب الاستثمارات هو بنك الاستثمار الأوروبي، الذي أعلن عن انسحابه من مشاريع الوقود الأحفوري بالكامل بحلول نهاية عام ٢٠٢١، وتأتي حركة سحب الاستثمارات في وقت صعب بالنسبة للفحم، فالكهرباء المنتجهمن حرق الفحم، من المقرر أن تنخفض بنسبة ٣ ٪ هذا العام، مع انخفاض اعتماد الهند على طاقة الفحم والطلب في الهضاب في الصين[٢]. ان إدراك أهمية احترام البيئة والمحافظة عليها بدأ بالازدياد والتنظيم بحيث أصبحت مسألة المحافظة على البيئة مطلب الشعوب والشركات والمؤسسات الداخلية للدول متجاوزة بذلك حصر الإقرار بأهميتها وتبني السياسات الداعمة لها الفئة الحاكمة، وفي هذا كله تعزيز لنفاذ قواعد القانون الدولي للبيئة.

المطلب الثاني

دور الشركات المتعددة الجنسيات في انفاذ قواعد القانون الدولي للحقوق الانسان

منذ اعتماد "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" قبل ٦٠ عاما تقريبا، اصبح يشكل دون شك أساس قانون حقوق الإنسان الدولي، وهذا الإعلان كان مصدر إلهام لمجموعة كبيره من اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية ذات الإلزام القانوني، وكذلك يما يتعلق بموضوع تطوير حقوق الإنسان على الصعيد العالمي، وهو لا يزال قبساً نهتدي به

[1] - Arnaud Fraboul and Astrid Wernert: BNP Paribas announces a timeframe for a complete coal exit and raises its financing targets for renewable energies, BNP Paribas bank, https://group.bnpparibas/en/press-release/bnp-paribas-announces-timeframe-complete-coal-exit-raises-financing-targets-renewable-energies (23/1/2021).

[2] - Oliver Balch: 75 CEOs call for US to stay in the Paris Agreement as emissions continue to rise, https://www.reutersevents.com/sustainability/75-ceos-call-us-stay-paris-agreement-emissions-continue-rise (25/1/2021).

جميعاً، سواء عند التصدي للمظالم، وأما في المجتمعات التي تعاني من الاضطهاد والقمع، أو عند بذل الجهود الهادفة إلى تحقيق التمتع بحقوق الإنسان على مستوى العالم، ويعد "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" بمثابة الاعتراف الدولي بأن الحريات والحقوق الرئيسية تعد متأصلة لدى كافة البشر، وهي غير قابلة للتصرف وتنطبق على الجميع بشكل متساوي، وأننا قد ولدنا احرار ومتساوين من حيث الحقوق والكرامة، ومهما كان فهناك دائما اختلاف بيننا فيما يتعلق بالجنسية أو نوع الجنس أو مكان الإقامة أو المنشأ القومي أو اللون أو الدين أو العرقي أو اللغة أو أي حالة أخرى، ويلاحظ أن المجتمع الدولي قد قام في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ بإعلان التزامه بتأييد حقنا جميعاً في العدالة والكرامة، ومع مرور الوقت تحول ذلك الالتزام إلى قانون، سواء في قالب الاتفاقيات أو قوانين عرفية دولية أو مبادئ عامة أو معاهدات إقليمية وقوانين وتشريعات داخلية، حيث يتاح التعبير عن حقوق الإنسان وضمانها، وقد نتج عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلهام ما يزيد عن ثمانين بيان ومعاهدات لحقوق الإنسان الدولية، فضلاً عن عدد كبير من اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الطابع الإقليمي وصكوك حقوق الإنسان المحلية والأحكام الدستورية، مما يكون نظام شامل وملزم من الناحية القانونية فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، حيث يقوم قانون حقوق الإنسان الدولي بوضع التزامات يجب على الدول أن تحافظ عليها، وعندما تصبح الدول اعضاء في معاهدات دولية، يراعى أنها تضطلع بالتزامات وواجبات في إطار القانون الدولي تتصل بحماية واحترام وتطبيق حقوق الإنسان، والالتزام بالاحترام يعني أنه يجب على الدول أن تمتنع عن التدخل في حقوق الإنسان أو الحد من التمتع بها، أما الالتزام بالحماية فإنه يوجب على الدول أن تقي الجماعات والأفراد من انتهاكات حقوق الإنسان، والالتزام بالتطبيق ينطوي على مطالبة الدول بالقيام إجراءات إيجابية لتيسير وتمكين التمتع بحقوق الإنسان الأساسية، حيث تتعهد الحكومات من خلال التصديق على معاهدات حقوق الإنسان الدولية بوضع تدابير وتشريعات وطنية تتسم بالاتفاق مع التزاماتها وواجباتها التعاهدية، بالتالي فإن النظام القانوني الوطني يوفر سقف ممتاز من الحماية القانونية لحقوق الإنسان التي تم كفالتها في الاصل في إطار

القانون الدولي العام، وفي حالة إذا ما اخفقت الإجراءات القضائية الوطنية في مواجهة انتهاكات حقوق الإنسان، يلاحظ أن الإجراءات والآليات المتعلقة بالتظلمات الفردية متاحة على المستوى الإقليمي والمستوى الدولي من أجل المساعدة في القيام، على نحو فعال، بالتقيد باحترام وتنفيذ وتطبيق معايير حقوق الإنسان الدولية على المستوى المحلي[١]. واحد أهم الانجازات الأخيرة في تعزيز العلاقات الخارجية قد تم من خلال اعتماد المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، صاغه جون روجي بوصفه ممثل الأمين العام الخاص المعني بـ"حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية" وغيرها من مؤسسات الأعمال وأقرها مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في عام ٢٠١١، تتبنى المبادئ التوجيهية إطار حماية واحترام الانتصاف للتوفيق بين سيادة الدولة ومسؤوليتها عن إعمال حقوق الإنسان مع التأثير الكبير والمتزايد للشركات، ويعتبر إطار Ruggie الدول باعتبارها الكيانات الوحيدة المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان في النظام الدولي، لكنه يقترح أيضًا أن تقوم الشركات بدور نشط في ضمان ألا يؤدي سلوكها وعملياتها إلى تقويض حقوق الإنسان، وبسبب الدعم الواسع النطاق الذي تلقته تلك المبادئ من الدول وقادة الأعمال والناشطين، والتطبيق الواسع النطاق لحقوق الإنسان على مجموعة واسعة من التحديات الدولية، قدمت المبادئ التوجيهية الأساس للمؤسسات والمنظمات الدولية لاستدعاء الحجج شبه القانونية التي تسعى لإخضاع الشركات والزامها على الرغم من أن المبادئ كانت في الأصل تهدف إلى أن تكون غير ملزمة، فعلى سبيل المثال رفضت شركة Airbnb وهي شركة امريكية لتأجير واستئجار أماكن سكن على الانترنت مقرها في سان فرانسيسكو، كاليفورنيا، الولايات المتحدة، العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد استشهد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالمبادئ التوجيهية لدعم توجه الشركة بعدم ممارسة الأعمال التجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة لأن القيام بذلك

[١] - الأمم المتحدة: أساس القانون الدولي لحقوق الانسان، https://www.un.org/ar/sections/universal-declaration/foundation-international-human-rights-law/index.html.(27/7/2020)

يجعلها متواطئة في احتلال غير قانوني[1]. وعلى صعيد متصل أعلن صندوق الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز والسل والملاريا في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ عن تدشين برنامج خاص بالشركات الكبرى، وهو مبادرة من جانب منظمة الامم المتحدة لتشجيع الشركات متعددة الجنسيات على القيام بالاستثمار في مجال مكافحة تلك الأمراض، هذا بالرغم من الاعتقاد السائد لدى البعض من عدم وجود لارتباط بين الاستثمار والعمل التطوعي فقد راهن العديد من الباحثين والسياسيين على أن "العمل التطوعي" استثمار اقتصادي. حيث دعموا وجهات نظرهم من خلال توضيح العائد الاقتصادي للعمل التطوعي باستخدام المعادلات الرياضية، وأكدوا على ضرورة الاهتمام بالعمل التطوعي لأنه يمثل خياراً استراتيجياً لتنمية قدرات أفراد المجتمع، خاصة الشباب لمواجهة التحديات وتزويدهم بالمهارات والخبرات العملية التي تتيح لهم فرص عمل أفضل وتحديداً في القطاع الخاص الذي يشكو من قلة التدريب والخبرة لدى الشباب الذين يفتقرون إلى الحماس والحيوية، تأتي شركة شيفرون الأمريكية المتخصصة في مجال التنقيب عن النفط، في طليعة الشركات التي التزمت باستثمار ٣٠ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات في برامج الصندوق في أجزاء من آسيا وأفريقيا، وقال رئيس مجلس أمناء الصندوق السيد "راجات جوبتا" إن "الشركات الكبرى التي تتمتع باستثمارات على المدى الطويل في الدول النامية تتفهم الحاجة إلى هذه الاستثمارات في مكافحة الأمراض كجزء من استراتيجية الاستثمار" وقال السيد جوبتا ايضاً بإن "برنامج الشركات يمنح هذه الشركات فرصة لعمل استثمارات مميزة وفعالة في البرامج الصحية الوطنية، ونحن سعيدون للغاية بالالتزام الذي أبدته شيفرون"، ومنذ ان تم تأسيس الصندوق في العام ٢٠٠٢، أصبح هو الممول الرئيسي لبرامج مكافحة امراض الملاريا والسل والإيدز، حيث يقدم ٢٠% من التمويل الدولي للتصدي لمرض الإيدز وثلثي التمويل العالمي لمرض الملاريا والسل، وستقوم كل واحدة من الشركات بتقديم مساهمة مالية

[1] - Jay Butler: THE CORPORATE KEEPERS OF INTERNATIONAL LAW, The American Society of International Law, Volume 114, Issue 2, April 2020 , pp.214-215.

لتمويل برامج التصدي لتلك الامراض في البلاد التي تعمل بها، مما يدل على توسع مهام عمل تلك الشركات والاستثمار في مشاريع يكون الهدف منها خدمة المجتمع والاستثمار في برامج ذات نوعية جيدة جدا تكون متوافقة مع الاحتياجات المحلية[١]. ينبين للباحث هنا ان مساعي الأمم المتحدة والمنظمات الداعمة لها في تعزيز الدور الإيجابي للشركات المتعددة الجنسيات في مسألة احترام حقوق الانسان والالتزام بحمايتها انما هو بهدف توسيع نطاق احترام تلك الحقوق وانفاذ القواعد الدولية المتعقلة بها بعد ان كانت محصورة بالجهود التي تبذلها الدول والمسؤوليات التي تتحملها، خصوصا وان تلك الشركات تتخذ من الساحة الدولية مجالا لعملها.

الخاتمة

لقد توصلنا في ختام بحثنا هذا الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات وهي التالية: –

أولا/ الاستنتاجات: –

١– قواعد القانون الدولي في تطور مستمر وهذا التطور يتبين من خلال قدرته على استيعاب التطورات الحاصلة على المستوى الدولي.

٢– بعد ان كان تطبيق قواعد القانون الدولي العام حكرا على اشخاصه الرئيسيين وهم الدول والمنظمات الدولية والفاتيكان، أصبح هناك حديث وممارسة دولية للشركات المتعددة الجنسيات في هذا الشأن، وهو ما يؤكد على وجود دور إيجابي لتلك الشركات في تطبيق قواعد القانون الدولي العام.

٣– الشركات المتعددة الجنسيات اذ تقوم بذلك انما تعكس الطبيعة المتطورة للقانون الدولي العام فهي غير مجبرة كون الشركات المتعددة الجنسيات ليست من اشخاص القانون الدولي العام.

٤– هذا الدور الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات سواء في مجال حماية حقوق الانسان او المحافظة على البيئة الطبيعية انما هو وسيلة جديدة لتنفيذ قواعد القانون الدولي العام ينبغي استغلالها وتطويرها.

[١] - الأمم المتحدة: شركات كبرى تساهم في صندوق الأمم المتحدة لمكافحة السل والملاريا والإيدز، متاح على الرابط التالي: https://news.un.org/ar/story/2008/01/79462 .(27/7/2020)

ثانيا/ التوصيات: -

١- ينبغي على المجتمع الدولي وخصوصا منظمة الأمم المتحدة ان تنظم عمل الشركات المتعددة الجنسيات بشكل اتفاقيات دولية تحمل قواعد ملزمة ومنظمة ومطوره لعمل تلك الشركات نظرا للدور المتزايد الذي تلعبه.

٢- ينبغي على المجتمع الدولي تعزيز دور الشركات المتعددة الجنسيات من خلال منحها دور في ابرام المعاهدات الدولية التي تمس نشاطها من خلال إعطائها مجال لأبداء رائيها، ودعوتها الى المؤتمرات الممهدة لأبرام تلك المعاهدات.

المصادر

أولا/ المصادر باللغة العربية: -

١. احمد عباس عبد الله واحمد محمد جاسم: دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع٢٩، ٢٠١٢.
٢. د. احمد عبد العزيز، د. جاسم زكريا، فراس عبد العزيز الطحان: الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع٨٥، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٠.
٣. د. السعدي رجال وشوقي جباري: تدويل اعمال الشركات متعددة الجنسيات بين المكاسب والمخاطر على الدول النامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، ع٤٤، ٢٠١٥.
٤. سهيلة زوين: النظام القانوني للشركات متعددة الجنسيات، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي-ام البواقي، الجزائر، ٢٠١٨.
٥. شوقي ناصر: أثار الشخصية المعنوية للشركة، مجلة الحقوق، الجامعة المستنصرية، ع ١٦-١٧، مج٤، ٢٠١٢.
٦. قارة ضياء الدين: مسؤولية الشركات المتعددة الجنسيات عن خرق حقوق الانسان، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج-البويرة-، ٢٠١٥.
٧. قويدر رابحي: القانون الدولي للبيئة المفهوم والتطور، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع٥، ٢٠٠٩.
٨. وردة عطايلية وصفاء مزيغش: الشركات المتعددة الجنسيات، مذكرة ماجستير، قسم العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جامعة ٨ ماي ٤٥-قالمة، ٢٠١٩.

ثانيا/ المصادر باللغة الإنجليزية: -

1. CDP: the palm book Tracking progress of sustainable palm oil commitments in Indonesia, United Kingdom, 2019.
2. Jay Butler: The Corporate Keepers Of International Law, The American Society Of International Law, Volume 114, Issue 2, April 2020.
3. Michael Zürn: The Rise of International Environmental Politics: A Review of Current Research, Volume 50, Issue 4, 1998.
4. Norichika Kanie: Governance With Multilateral Environmental Agreements: A Healthy Or Ill-Equipped Fragmentation?, Green Planet Blues, Critical

Perspectives On Global Environmental Politics, Taylor And Francis Publisher, 2018.

5. Rakhyun E.Kim: The emergent network structure of the multilateral environmental agreement system, Global Environmental Change journal, Volume 23, Issue 5, October 2013.

ثالثا/ المواقع الالكترونية: -

١- **د. داليا مجدي عبد الغني: القانون الدولي والبيئة، بحث منشور على الرابط التالي:** (25/7/2020). http://law.tanta.edu.e

٢- **الأمم المتحدة: أساس القانون الدولي لحقوق الانسان،** https://www.un.org/ar/sections/universal-declaration/foundation-(27/7/2020).international-human-rights-law/index.html

٣- **الأمم المتحدة: شركات كبرى تساهم في صندوق الأمم المتحدة لمكافحة السل والملاريا والإيدز، متاح على الرابط التالي:** (27/7/2020). https://news.un.org/ar/story/2008/01/79462

4- Arnaud Fraboul and Astrid Wernert: BNP Paribas announces a timeframe for a complete coal exit and raises its financing targets for renewable energies, BNP Paribas bank, https://group.bnpparibas/en/press-release/bnp-paribas-announces-timeframe-complete-coal-exit-raises-financing-targets-renewable-energies (23/1/2021).

5- David Francis, Cities, States and Companies Vow to Stick to the Paris Climate Agreement, FOREIGN POL'Y (June 2, 2017), at https://foreignpolicy.com/2017/06/02/citiesstates-and-companies-vow-to-stick-to-the-paris-climate-agreement/; (25/7/2020).

6- Hiroko Tabuchi and Henry Fountain: Bucking Trump, These Cities, States and Companies Commit to Paris Accord, https://www.nytimes.com/2017/06/01/climate/american-cities-climate-standard(23/1/2021).

7- Oliver Balch: 75 CEOs call for US to stay in the Paris Agreement as emissions continue to rise, https://www.reutersevents.com/sustainability/75-ceos-call-us-stay-paris-agreement-emissions-continue-rise (25/1/2021).

8- United Nations: Climate Change,https://web.archive.org/web/20190403151843/https://www.un.org/en/section (26/7/2020).